

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2000-2017

Foreign direct investment and its impact on the balance of payments in

Algeria During the period 2000-2017

ط.د. مليكة غضبان، المركز الجامعي ميله، الجزائر.

m.ghodbane@center-univ-mila.dz

د. شراف عقون، المركز الجامعي ميله، الجزائر.

-univ-mila.dzc.aggoun@centre

تاريخ التسليم: (2020/03/26)، تاريخ المراجعة: (2020/10/10)، تاريخ القبول: (2020/12/09)

Abstract :

ملخص :

We try ,through our study, to analyze the impact of foreign direct investment on the balance of payments in Algeria during the period "2000 - 2017", by presenting the flows of this investment to Algeria on the one hand and on the other hand monitoring the balance of payments for Algeria during the study period and trying to study the Pearson correlation coefficient to measure the degree of correlation and the extent of The balance of payments of the Algerian state was affected by the volume of foreign investment coming into Algeria.

**key words** : FDI, Balance of Payments, Pearson Correlation Coefficient.

نحاول من خلال دراستنا هذه تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة " 2000-2017"، وذلك بعرض تدفقات هذا الاستثمار إلى الجزائر من جهة ومن جهة أخرى رصد ميزان المدفوعات للجزائر خلال فترة الدراسة ومحاولة دراسة معامل الارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط ومدى تأثير ميزان المدفوعات للدولة الجزائرية بحجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي

المباشر، ميزان المدفوعات، معامل الارتباط بيرسون.

## مقدمة:

شهد عقد الثمانيات من القرن الماضي تراجعاً في حجم المساعدات الخارجية ، وتراجع في الإقراض بسبب أزمة المديونية ، مما أدى بمعظم دول العالم للبحث عن مصدر تمويلي آخر والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي، وازدادت أهميته أكثر من مطلع عقد التسعينات نتيجة إزالة عوائق حركة رؤوس الأموال والسلع و العناصر الإنتاجية في السوق الدولي ومن أجل ذلك عملت الدول على تقديم الحوافز والضمانات المختلفة للاستثمار الأجنبي لما له من دور في علاج العجز في موازين مدفوعاتها عن طريق زيادة إيرادات الدولة المضيفة.

## إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التطرق للعجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات وما إمكانية تغطية هذا العجز عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة . ويتمحور ذلك في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2000 - 2017؟

## فروض الدراسة:

تستند هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات يمكن تقديمها على الشكل التالي:

1- قد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر اثر ايجابي في جانب وآخر سلبي في جانب آخر على ميزان المدفوعات.

2- يمكن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لمعالجة عجز ميزان المدفوعات.

3- طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات طردية أو عكسية.

**أهمية البحث:** نظراً لتبني وسعي معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر

لاستخدامه كمصدر تمويلي بديلاً للديون التي أصبحت تتقّل كاهل العديد من الدول في العالم

و ظهور ما يسمى بأزمة المديونية والبحث عن أفضل الطرق لتغطية عجز ميزان المدفوعات بعيداً

عن أعباء المديونية وآثارها السلبية، من هذا المنطلق جاءت الحاجة لدراسة مثل هذا الموضوع.

**منهجية الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لدراسة هذه

المشكلة التي تحوي دراستها إلى استعراض بيانات إحصائية مقتبسة من مصادر مختلفة دولية بعد

أن تطرقنا إلى وصف الظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى ذلك تم الاستعانة بالأساليب والبرامج

الإحصائية eviews خاصة في جانب التمثيل البياني للبيانات الإحصائية.

لدراسة العلاقة بين معدلات الاستثمار الأجنبي والحساب الجاري الصافي لميزان المدفوعات في الجزائر

خلال فترة الدراسة.

**أهداف الدراسة:** بعد انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر مع مطلع العقد الأخير من القرن

العشرين والقيام بالعديد من الإجراءات وإصدار مجموعة من النصوص القانونية بقصد إزالة العراقيل

وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، نحاول من خلال هذا البحث:  
- استخلاص الآثار التي أحدثها هذا النوع من الاستثمار على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة  
2000-2017.

- عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة المدروسة.  
- استنتاج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.  
محاور الدراسة:

1- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

2: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات.

3: دراسة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

1- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: توجد العديد من المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي

المباشر إلا أنها تختلف حسب كل اقتصادي وكل دولة إلا أن جميعها يتفق في معيارين هامين هما:  
الملكية والرقابة في المؤسسات والمستثمر فيها ومن بين المفاهيم الأكثر شيوعا نجد:

• تعريف صندوق النقد الدولي: (FMI): ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) حيث يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في بلد ما على فوائد في مؤسسة مقيمة في بلد آخر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (OECD, 1999, p7).

• كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة الأم ( الشركة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في مكان آخر ( عبد القادر علي، 2004، ص4).

• أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما ( البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها (بوجمعة، 2007، ص19).

1-2- مكونات رأس المال الاستثمار الأجنبي المباشر: رأس المال الاستثمار هو رأس المال المقدم من طرف المستثمر المباشر إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) (نوري، 2006، ص03)، ويتضمن رأس المال الاستثمار المباشر ما يلي (Maitenaduce, 2003, p05):

أ- رأس مال حقوق الملكية (Equity capital):

ويشمل كافة حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة .

العوائد المعاد استثمارها:

وتمثل نصيب المستثمر المباشر من العائدات المحققة .

ج- رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات:

وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين .

1-3- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتصف أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية والنسبية والخصائص المميزة لكل شكل ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن هناك معايير عديدة تقوم خلالها بتحديد مختلف أشكاله وهي:

- معيار طبيعة توجه النشاط الوظيفي للشركة .
- معيار الهدف الذي ينتمي إلى استثمارات موجهة للبحث عن الثروات الطبيعية أو البحث عن الأسواق أو البحث عن الكفاءات في الأداء.
- معيار النظام الذي يتخذ أشكال تقررها جملة الحوافز والنظام الجبائي المقدم من طرف الدولة المضيفة وهي الواقعة في المناطق الصناعية والمناطق الحرة.
- معيار الملكية الذي يأخذ شكل الملكية المشتركة أو الملكية المطلقة.

ومن هنا يمكن التطرق لأشكال التالية:

1-3-1 الاستثمار المشترك (joint venture): يرى كولدي kolde أن الاستثمار المشترك هو

احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية .....الخ(أبو قحف،2003،ص481).

أما تيربستر terpstral فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ، ويكون احد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه( أبو قحف،2003،ص482) .

ويعد الاستثمار المشترك من أهم أنواع الاستثمارات التي تمكن الدول النامية السيطرة الجزئية من خلال المشاركة في إدارة المشروع وتحدد نسبة المشاركة بناء على اتفاقية تبرم بين الشريكين وذلك بما يمليه قانون الدولة المضيفة.

أ-مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:من حيث المزايا يمكن

القول إن الاستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية ، وخلق مناصب للعمل بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير والحد من الاستيراد.

أما عيوب هذا الاستثمار مقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار فتكمن في الآتي:

- شرط تحقق المزايا السالفة الذكر مرتبط بمدى توفر الطرف الوطني على استعداد وتوفير القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة.
- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة. (أبو قحف، 2003، صص 483-484 )
- ب - مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشركة المتعددة الجنسيات: يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا.
- يساعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيفة، وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام والأولية للشركة الأم.
- الاستثمار المشترك يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي لتسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء.
- أما بخصوص عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الطرف الأجنبي فيمكن ذكر الآتي:
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين.
- إن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهدافه الطويلة الأجل.
- عندما يكون الطرف الوطني ممثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف. (أبو قحف، 2003، صص 484-486).

### 1-3-2 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأكثر

- تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك. وعن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار ( إبراهيم الخضر، 2007، ص 53).
- أ - مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة. (أبو قحف، 2003، صص 22-23 ):

مقارنة بالشكل السابق للاستثمارات يمكن استخلاص المزايا والعيوب لهذا النوع على التالي: زيادة تدفق العملة الأجنبية للدولة المضيفة.

- تحديث التكنولوجيا.
  - إشباع حاجات المجتمع مع احتمال تصدير الفائض أو تقليل الاستيراد.
  - خلق فرص عمل.
- أما العيوب فتتمثل في:
- التبعية الاقتصادية لهذه الشركات وما ينجم عنها من آثار سياسية على المستوى المحلي والدولي.
  - سيطرة هذه الشركات على الأسواق المحلية. (أبو قحف، 2003، ص 23)
- ب - مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات:

- من بين المزايا نذكر (ابراهيم الخضر، 2007، ص 53):
  - تمتعها بالحرية الكاملة (الشركات المتعددة الجنسيات) في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.
  - حصول الشركات المتعددة الجنسيات على حجم كبير من الأرباح نتيجة انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة، خصوصا عند التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر.
  - وسيلة سريعة للتخلص من التكنولوجيا المتقدمة.
  - تواجد الشركة بكامل هيكلها وكوادرها يساهم في فعالية الدراسات السوقية.
  - تخفيض تكاليف النقل والشحن والتأمين وكذا انخفاض أجور اليد العاملة في البلد المضيف.
  - استخدام موارد أولية رخيصة نسبيا.
- ومن العيوب التي تتجم عن هذا الشكل من الاستثمارات هو:
- كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار الغير تجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية.
  - أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية، فيما يخص الصناعات الإستراتيجية مثل البترول و الأسلحة والأدوية.
  - يحتاج هذا الشكل من الاستثمارات رؤوس أموال ضخمة.
  - درجة المخاطرة عالية نسبيا حيث تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية.
- 1-3-3 مشروعات أو عمليات التجميع:** هي عبارة عن مشروعات تتم بين طرفين احدهما وطني والآخر أجنبي في شكل اتفاقية حيث يعهد الطرف الأجنبي للطرف الوطني لعملية التجميع للمنتج بعد أن يكون الطرف الأجنبي قد أنتج مكونات هذا المنتج ليصبح في الأخير منتج نهائي. (عبد الحميد، 2010،

ص185): ويعاب على هذا الشكل هو قلة نقله للتكنولوجيا حيث تعهد للطرف المحلي عملية تركيب لا تحتاج إلى تقنية.

**1-3-4- الاستثمارات في المناطق الحرة:** وتكون هذه الاستثمارات في الأنشطة الموجهة للتصدير وتعد العلاقات بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبري التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية ، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير.

**1-3-5- الاستثمار في المشروعات البنية الأساسية المحولة:** يكون في شكل عقود امتياز لمدة تتراوح ما بين 20-50 عاما، يكون في مشاريع البنية الأساسية مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق ثم استغلالها في المدة المتفق عليها على يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعرف بعائلة (B.O.T) أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهذا النوع مفيد للطرفين ، حيث الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوفر عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية والتي تستفيد منها في المستقبل عند نقل ملكيتها إليها ، وفي الجانب المقابل يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية تعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز. (عبد الحميد، 2003، صص 185-186)

## 2- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات:

### 2-1- تعريف ميزان المدفوعات: نجد الكثير من التعريف إلا أننا يمكن أن نذكر الآتي:

- هو السجل الأساسي المنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة. (عبد اللطيف، والهميبي، 2007، صص 40)
- تعريف صندوق النقد الدولي: هو سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم (IMF (Washington).
- بنك فرنسا ووزارة المالية والاقتصاد يعرفونه على انه وثيقة إحصائية قدمت وفقا لقواعد القيد المزدوج مسك الدفاتر الذي يوجه وجمع في مجموعة محددة من المعاملات الاقتصادية والمالية مما يؤدي

إلى نقل الملكية بين مقيمين بلد أو منطقة اقتصادية وغير مقيمين في فترة معينة (Krygman et al., 2006, p308).

## 2-2 التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

- إذا كان ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية فما الذي يقصد بوجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

### 2-2-1 اختلال ميزان المدفوعات:

- إن الاختلال يكون عندما تكون فروق بين بنود الميزان ، وقد يأخذ إحدى الصورتين الصورة الأولى وهي حالة العجز، وتزيد فيها مدفوعات الدولة عن متحصلاتها فإذا حدث العجز لبلد ما في حساب المعاملات التجارية لكن أمكن تغطية هذا العجز عن طريق بند رؤوس الأموال طويلة الأجل (الذي بدوره حقق فائضا) أصبح الميزان مجملا في حالة توازن اقتصادي (عمارة، 2000، ص76).
- إما إذا تم تغطية العجز عن طريق حساب رأس المال قصير الأجل والذهب والاحتياط نتيجة حدوثه لحسابي المعاملات الجارية و رأس المال طويل الأجل ،أصبح الميزان في مجموعة في حالة اختلال اقتصادي والأمر ينطبق بالطريقة نفسها بالنسبة للصورة الثانية للاختلال هي حالة الفائض، والتي تزيد من خلالها متحصلات الدولة عن مدفوعاتها، فإذا حدث فائض لبلد ما في حساب المعاملات الجارية، تقوم الدولة بالقضاء على هذا الفائض ويتحقق التوازن الاقتصادي، أما إذا كان هذا الفائض يفوق هذه القروض ،واضطرت الدولة في هذه الحالة إلى إرسال الذهب للخارج و كذلك إقراض الخارج قروض قصيرة الأجل ففي هذه الحالة يصبح ميزان المدفوعات مختلا اقتصاديا (عمارة، 2000، ص77).
- ونظرا لان الدول النامية تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها بسبب ارتفاع الواردات عن الصادرات، ولمعالجة هذا العجز ونظرا لتراكم الديون لجأت إلى الحل الآخر وهو فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وفيما يلي بعض مؤشرات أفاق الاقتصاد الكلي حسب الجدول أدناه :

الجدول 1: بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة: 2013-2018

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق ثابتة	2.8	3.8	3.9	3.6	2.9	2.6
الاستهلاك الخاص	5.0	4.4	3.3	4.1	3.5	3.5
الاستهلاك الحكومي	0.8	1.1	2.6	2.7	2.8	2.8
استثمار إجمالي رأس المال الثابت	8.6	6.4	3.0	4.7	4.3	4.3
الصادرات ،السلع والخدمات	-5.7	0.2	0.5	1.9	1.5	1.7
الواردات ، السلع والخدمات	10.0	8.6	-3.3	1.6	3.6	5.1
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار	2.3	4.0	4.5	4.2	3.4	3.1

الثابتة لعوامل الإنتاج						
الزراعة	8.2	2.5	7.6	4.8	4.9	4.5
الصناعة	2.3	3.4	4.1	4.5	3.2	3.2
الخدمات	-0.3	5.6	3.7	3.4	3.0	2.4
التضخم (مؤشرات أسعار المستهلكين)	3.3	2.9	4.8	5.9	4.8	4.3
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي).	0.4	-4.4	-16.5	-15.5	-14.3	-10.4
ميزان المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي).	-0.4	-7.3	-16.2	-13.2	-9.7	-7.9
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي).	7.7	8.0	9.2	13.6	18.1	25.1
الميزان الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي).	-0.1	-7.0	-15.9	-12.8	-9.2	-7.4

- المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2018. ص 02.

من الجدول السابق نجد أن الصادرات عرفت ارتفاعا طفيفا في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بضاهاى بالتقريب 0.3% بين سنة وأخرى، إلا أن الواردات عرفت تراجعا كبيرا بين سنتين 2013 و2016، حيث بعدما كانت تقدر ب 10% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أصبحت تقدر ب 1.6%، لتبدأ في الارتفاع في سنة 2017.

- وأصبحت الواردات تفوق قيمة الصادرات ب 4.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تحقيق نتيجة سلبية لميزان المدفوعات سنة 2017 تقدر ب (-22058.7) مليون دولار كما هو في وارد في الجدول التالي:

جدول (2) : ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2000-2017.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الحساب الجاري لميزان المدفوعات	9142.32	7059.8	4359.16	8808.00	11116.2	21180.00	28923.00	30353.60	33954.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017

الحساب الجاري لميزان المدفوعات	431.67	12220.3	17673.9	12092.5	1187.89	-9264.32	-27035.6	-26204.1	-22058.7
---	--------	---------	---------	---------	---------	----------	----------	----------	----------

Source : www.unctadstat.cnuced,télécharger le 31/01/2019.

- ومن خلال نفس السنة شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً إلى ما يقدر بـ1203.00 مليون دولار بعد ما كان يقدر بـ 1635.00 مليون دولار سنة 2016 والجدول التالي يوضح ذلك.
- جدول (3) : الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017).**

الوحدة:مليون دولار

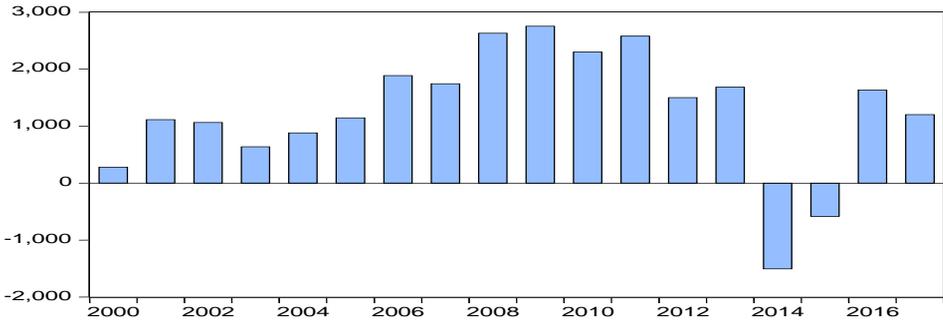
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار الأجنبي المباشر	280.1	1113.1	1065.00	637.9	881.9	1145.3	1888.2	1743.3	2631.7
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمار الأجنبي المباشر	2753.8	2301.2	2580.4	1499.4	1684.00	-1506.7	-584.00	1635.00	1203.00

Source : www.unctadstat.cnuced,télécharger le 31/01/2019.

- من خلال الجدول السابق نلاحظ انتقال الاستثمار من 280 مليون دولار سنة 2000م إلى 1113 مليون دولار عام 2001م؛ أي ما يعادل زيادة بأربع مرات، والسبب وراء ذلك هو بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، بالإضافة إلى خصخصة مركب الحجار لصالح شركة إسبات ESPAT الهندية ليتأرجح بعد سنة 2001م ما بين الزيادة والنقصان، ويبلغ أقصاه سنة 2009م بحجم تدفقات تقدر بـ2754 مليون دولار نظراً لزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة شركتي توتال TOTAL وبارتاكس PARTEX الفرنسيين اللتين قدر حجم استثمارهما بـ1,436 مليار أورو.

- كما فرضت خلال هذه الفترة الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من 2,5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار. وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية، والرفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية.
- إلا أنه بحلول 2012م انخفضت التدفقات تحت سقف المليارين، حيث قدرت بت 1499 مليون دولار وذلك نتيجة انخفاض التدفقات على المستوى العالمي بـ182. وتطبيق قاعدة 49/51 التي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، بالإضافة إلى انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط بسبب آثار الأزمة العالمية من جهة، وتوجه الاستثمارات الأجنبية إلى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى، وهذا ما يبين مخاطر توجه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلا.
- وبحلول سنة 2016م تحسن رصيد الاستثمارات الأجنبية، حيث قدر بـ1635 مليون دولار، حيث كان 584 مليار دولار واستمر هذا التحسن إلى غاية 2018م وذلك راجع لصدور قانون الاستثمار الجديد 09-16 سنة 2016م وإجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

SER01



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Eviews

- 3 - دراسة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات:
- " دراسة العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر، ثم استخدام معامل الارتباط بيرسون:
- X : يمثل المتغير المستقل وهو يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- Y : يمثل المتغير التابع، وهو يعبر عن مستويات ميزان المدفوعات في الجزائر
- و يحسب معامل الارتباط بالعلاقة التالية:

$$r = \sqrt{\sum_{i=1}^x \frac{(Xi - \bar{X})(Yi - \bar{Y})}{n\delta x \delta y}}$$

حيث أن:

- $r$  = معامل الارتباط.
- $(xi - \bar{x})$ : لفرق بين المتغير الأول الوسط الحسابي
- $(Yi - )$ : الفرق بين المتغير الثاني ومتوسطه الحسابي.
- $\delta x$ : هي الانحراف المعياري للمتغير الأول.
- $\delta y$ : هو الانحراف المعياري للمتغير الثانية
- $N$ : عدد البيانات
- باستخدام كل من معطيات الجدول رقم 2 الذي يمثل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 و الجدول رقم 3 الذي يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 وذلك حسب قاعدة معطيات UNCTAD يمكن استخلاص الجدول الموالي الذي يجمع بين المتغيرين وذلك لنتمكن من تحديد العلاقة الارتباطية بينهما كالآتي:

$$\delta x = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (xi - \bar{x})^2}{N}}$$

$$= 829.12 \delta x$$

$$\delta y = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (yi - \bar{y})^2}{N}}$$

$$= 28065.95. r=0,52 \delta y$$

تحليل النتائج:

- بعد حساب معامل الارتباط وجدناه يساوي  $r=0,52$
- يمكن القول أنه يوجد ارتباط طردي بين المتغير التابع والمتغير المستقل اي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

- معالجة وتحليل المعطيات من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي EViews: من خلال ملاحظة التمثيل البياني للبواقي (correlogramme des residues) يظهر لنا أن كل معاملات دالتي الارتباط « FACP » و « FAC » داخل مجال الثقة والإحصائية (Q) لها احتمالات أكبر من المعنوي  $\alpha=0,05$  ومنه فالبواقي تمثل صدمات عشوائية (Bruit Blanc).
- ونجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتراوح بين القيم الموجبة والسالبة خلال الفترة: 2000-2017 وهذا مانشاهده في المنحنى البياني أدناه.

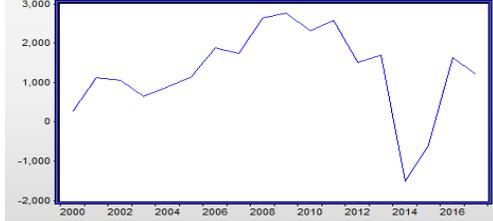
$(Y_i - \bar{Y})^2$	$(x_i - \bar{x})^2$	$(x_i - \bar{x})(Y_i - \bar{Y})$	$(Y_i - \bar{Y})$	$(x_i - \bar{x})$	الحساب الجاري لميزان المدفوعات	الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات
7909200.02	1351290.00	-3269193.00	2812.33	1162.45	9142.32	280.1	2000
532622.63	108537.30	-240435.90	729.81	-329.45	7059.8	1113.1	2001
3884170.88	142544.00	744086.86	1970.83	-377.55	4359.16	1065.00	2002
6140533.56	647461.62	-1993930.74	2478.01	-804.65	8808.00	637.9	2003
22907806.16	314328.42	-268338.63	4786.21	-560.65	11116.2	881.9	2004
2205227.97	88357.56	-4414165.47	14850.01	-297.25	21180.00	1145.3	2005
51044100.86	198603.92	10068574.90	22593.01	445.65	28923.00	1888.2	2006
577133837.43	90450.56	7225100.70	24023.61	300.75	30353.60	1743.3	2007
763102502.97	1414077.72	32849448.23	27624.31	1189.15	33954.3	2631.7	2008
34790178.82	1719376.56	-7734172.10	5898.32	1311.25	431.67	2753.8	2009
34695751.89	737279.82	5057714.68	5890.31	858.65	12220.3	2301.2	2010
-128684294.08	1294703.62	12907667.99	11343.91	1137.85	17673.90	2580.4	2011
33206521.50	3231.92	327598.69	5762.51	56.85	12092.50	1499.4	2012
26441192.41	58298.10	-1241560.04	-5142.1	241.45	1187.89	1684.00	2013
24318504.37	4115.86	100 -0374.98	15594.3 -1	64.15	9264.32	1506.7	2014
1113261928.73	4106904.90	67617036.41	33365.5 -9	2026.55 -	27035.6	-584.00	2015
10584671012.12	37037	-6261185.62	32534.0 -9	192.45	26204.1	1635.00	2016
85917719.91	57384.20	6800510.68	28388.6 -9	-239.55	22058.7	1203.00	2017
14178564975.10	12373982.08				113939.92	25966.00	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين.

## الشكل: 02 التمثيل البياني لمعامل دالة الارتباط الذاتي correlogramme للسلسلة FDI

Date: 09/24/19 Time: 19:14  
Sample: 2000 2017  
Included observations: 18

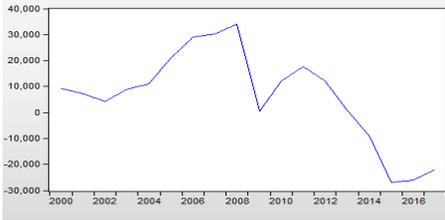
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.489	0.489	5.0678	0.024
		2	0.172	-0.089	5.7325	0.057
		3	0.009	-0.052	5.7344	0.125
		4	-0.188	-0.205	6.6223	0.157
		5	-0.280	-0.128	8.7916	0.119
		6	-0.409	-0.278	13.903	0.032
		7	-0.258	0.070	15.984	0.025
		8	-0.242	-0.236	18.089	0.021
		9	-0.142	-0.003	18.898	0.026
		10	-0.001	-0.081	18.898	0.042
		11	0.048	-0.049	19.017	0.051
		12	0.066	-0.165	19.275	0.082



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews

## الشكل: 3 التمثيل البياني لمعامل دالة الارتباط الذاتي correlogramme للسلسلة CC

Date: 09/24/19 Time: 19:28  
Sample: 2000 2017  
Included observations: 18



Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.740	0.740	11.583	0.001
		2	0.461	-0.199	16.368	0.000
		3	0.190	-0.174	17.232	0.001
		4	0.030	0.035	17.255	0.002
		5	-0.044	0.012	17.308	0.004
		6	-0.095	-0.091	17.580	0.007
		7	-0.203	-0.225	18.927	0.008
		8	-0.330	-0.167	22.842	0.004
		9	-0.464	-0.203	31.467	0.000
		10	-0.355	0.334	37.147	0.000
		11	-0.228	-0.083	39.828	0.000
		12	-0.110	-0.132	40.558	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews

- من خلال ملاحظة التمثيل البياني للبواقي (correlogramme des residues) يظهر لنا أن كل

معاملات دالتي الارتباط الجزئي والذاتي داخل مجال الثقة والإحصائية (Q- stat) لها احتمالات

أكبر من المعنوية  $\alpha=0,05$ ، ومنه فالبواقي تمثل صدمات عشوائية (Bruit Blanc)

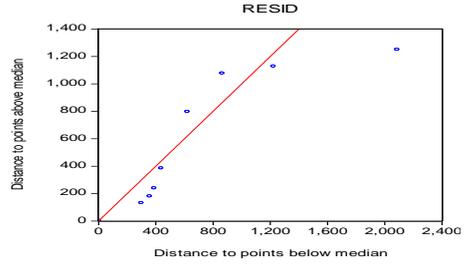
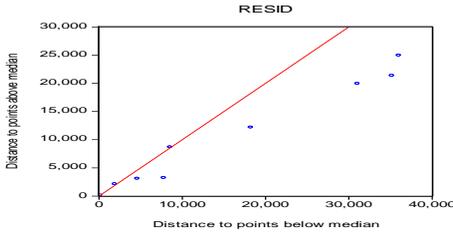
- أما بالنسبة للمنحنى البياني على اليسار فهو يبين تفاوتاً واضحاً في قيم ميزان المدفوعات خلال الفترة محل الدراسة.

ومن خلال الشكل رقم ( 02 ) الممثل للسلسلة FDI والشكل رقم (03) الممثل للسلسلة CC يمكننا

ملاحظة شبه المطابقة بين منحنى السلسلتين وهذا يبين وجود ارتباط بين السلسلتين، ومنه يمكن القول

بأن للاستثمارات الأجنبية دور في تحسين وتمويل عجز ميزان المدفوعات.

## الشكل: 04 التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للسلسلة CC وللسلسلة FDI



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews

### خاتمة:

الاستثمار الأجنبي المباشر دور في تحسين موازين المدفوعات في البعض من الدول المضيفة ، حيث أن هذه الأخيرة تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجوانب التي تخدم التنمية ، حيث تعمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات ، مثلما حدث في ماليزيا واندونيسيا ، أين نجحت سياسة إحلال الواردات محل الصادرات.

وكما سبق الذكر بالرغم من مساهمة هذا النوع من الاستثمارات في تحسين موازين المدفوعات في البلدان النامية المضيفة ، إلا أن هذه القاعدة لا يمكن تعميمها على جميع البلدان ، فالأمر يختلف من دولة لأخرى ، وهذا يعني أن جوانب عديدة تستوجب دراسة مثل التطوير والتحديث التكنولوجي والعمالة...، بالإضافة إلى الأهداف الخاصة التي تتبناها الدول المضيفة تجاه الاستثمارات الأجنبية.

### نتائج:

على الرغم من وجود علاقة ارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات بالجزائر إلا أننا وفقاً للإحصائيات المتحصل عليها لاحظنا وجود تذبذبات خلال فترة الدراسة.

### توصيات:

إذا كان الهدف المرجو من وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو دعم وتحسين ميزان المدفوعات ، فذلك يلزم أن تكون غالبية المشروعات التي تنشط فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفها هو تشجيع أو زيادة الصادرات وتلبية الحاجات الداخلية لتقليل من الواردات وذلك من خلال إنتاج السلع المستوردة محلياً.

- قائمة المراجع:

أولاً - المراجع باللغة العربية:

- علي عبد القادر علي.(2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد31.
- بلال بوجمعة.(2007)، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان .
- عبد السلام أبو قحف.(2003)، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية.
- علي إبراهيم الخضر.(2007)، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان، دمشق.
- عبد السلام أبو قحف.(2003)، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية مؤسسه شباب الجامعة، الإسكندرية.
- عبد المطلب عبد الحميد.(2010)، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية .
- منجد عبد اللطيف، ونوزاد عبد الرحمن الهيمتي.(2007)، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن.
- محمود عبد العزيز عمارة.(2000)، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي ،مصر .
- طارق نوري.(2006)، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل ،مصر .

### ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

- OECD.(1999) ,thirdedition of the detailedbanchmark of foreign direct investment ,paris.
- Maitenaduce.(2003),definition of forgein direct investementamethodological note , banco de espana, final draft 31.
- Balance of paymentsmanual the edition-IMFwashington.
- Paul krygman et autre.(2006), économie internationale, pearsoneducation.france 7eme édition.